الأمم المتحدة S/2009/300

مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2009
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

## أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقارير دورية عن تنفيذ ولاية تلك البعثة. ويتناول التقرير أنشطة البعثة، وما طرأ من تطورات بصددها، في الفترة الممتدة من ١٠ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

## ثانيا – الحالة السياسية

٢ – واصلت سلطات كوسوفو العمل استنادا إلى ”دستور جمهورية كوسوفو“، وأدلت بسلسلة من البيانات العامة التي تطلب فيها إلى بعثة الأمم المتحدة أن تنهي مهمتها، مؤكدة أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم يعد مناسبا للحالة، وأنها لم تعد ملزمة قانونيا بالامتثال لأحكامه. ومنذ قدمت تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/2009/149)، اعترفت أربع دول إضافية بكوسوفو، ليصل المجموع إلى ٦٠ دولة.

٣ – ورغم أن سلطات كوسوفو أبقت الاتصالات مع ممثلي الخاص، لامبرتو زانيير، في حدها الأدنى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فقد استمرت علاقات التعاون الفعلي بين ممثلي بعثة الأمم المتحدة ومسؤولي كوسوفو. وقد شجع ممثلي الخاص والجهات المعنية الدولية بريشتينا على اتخاذ موقف بناء بدرجة أكبر إزاء التعاون مع البعثة.

٤ – وتلقت محكمة العدل الدولية بيانات خطية من ٣٦ عضوا من أعضاء الأمم المتحدة، وكذلك من سلطات كوسوفو، تتعلق بالسؤال: ”هل يعد إعلان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد متفقا مع القانون الدولي؟“ وقد طلب من

110609 110609 09-36076 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

محكمة العدل الدولية، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بموجب قرار الجمعية العامة ٣/٦٣، إصدار فتوى بشأن هذه المسألة.

٥ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، زار الرئيس الصربي بوريس تاديتش كوسوفو لحضور طقوس الجمعة العظيمة التي تقيمها الطوائف الأرثوذكسية في دير فيسوكي ديتشاني. وبينما قررت سلطات كوسوفو عدم منع هذه الزيارة مشترطة أن تظل ذات طابع غير سياسي، فإنها منعت عددا من زيارات العمل المنفصلة لمسؤولين صربيين إلى مناطق في كوسوفو إلى الجنوب من نهر إيبير/إيبار معللة ذلك بأسباب إجرائية. ذلك أن سلطات كوسوفو تقول إنه ينبغي إخطارها مباشرة من قبل بلغراد قبل أي زيارة لمسؤولين صربيين إلى كوسوفو.

٦ - وتمشيا مع تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692) وتقريري المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/149)، والبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44)، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عملها في ظل السلطة العامة للأمم المتحدة، وضمن إطار موقف الحياد المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعزيز وجودها ليصل إلى ما هو عليه حاليا بما مجموعه ١ ٦٥١ موظفا دوليا و ٩١٨ موظفا محليا. وفي ٦ نيسان/أبريل، أعلن الاتحاد الأوروبي أن البعثة قد وصلت إلى قدرتها التشغيلية الكاملة. وتتبادل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعلومات وتنسقان فيما بينهما بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك بصورة منتظمة. ويرد مرفقا بهذا التقرير، بوصفه المرفق الأول، التقرير الذي أعده الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي.

٧ - ورغم أن العديد من صرب كوسوفو يرفضون سلطة مؤسسات كوسوفو المستمدة من ''دستور جمهورية كوسوفو''، شأنهم شأن الحكومة في بلغراد، فإن عددا متزايدا من الأفراد يواصلون تقديم الطلبات للحصول على بطاقات الهوية ورخص القيادة وغيرها من مستندات كوسوفو، ويبرمون عقودا مع شركة كهرباء كوسوفو لتسهيل حياتهم اليومية في كوسوفو.

٨ - ومن المنتظر أن تُجرى الانتخابات البلدية في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. فبعد أشهر من المناقشات العامة ودعوات المعارضة لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، عقد ممثلو الأحزاب السياسية في ١٥ أيار/مايو في بريشتينا جولة أولية من المشاورات بشأن موعد الانتخابات. غير أن هناك قلقا إزاء مدى قدرة

المؤسسات المحلية على إدارة العملية الانتخابية. ومنذ إنشاء الوجود الدولي في كوسوفو عام ١٩٩٩ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها جزءا من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تتولى مسؤولية تنظيم الانتخابات التي جرت في كوسوفو أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. وبعد بدء نفاذ ''دستور جمهورية كوسوفو''، بدأت سلطات كوسوفو تتولى المسؤولية الكاملة عن اللجنة المركزية للانتخابات وأمانتها. وفي أيار/مايو، عينت جمعية كوسوفو رئيسا جديدا للجنة، وانتخبت اللجنة كبير الموظفين التنفيذيين في أمانتها، وهو المنصب الذي ظل شاغرا لأكثر من سنة ونصف السنة. غير أن اللجنة لا تزال تواجه تحديات خطيرة من حيث سلامة إدارتها وأدائها، نظرا إلى تزايد تسييس عملها، ومواجهتها مآزق سياسية، ومحدودية قدراتها المهنية. وواصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنشطتها المنتظمة في مجال بناء قدرات اللجنة وأمانتها بواسطة موظفي منظمة الأمن والتعاون الذين يشاركون الأمانة أماكن عملها ويقدمون المشورة يوميا.

٩ - ولا تزال البلديات في شمال كوسوفو، وكذلك في ميتروفيتس/ميتروفيتسا الشمالية، تعمل بشكل منفصل إلى حد بعيد عن بقية كوسوفو. ويعتبر قادة الصرب في شمال كوسوفو بعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) الوجود الدولي الشرعي الوحيد بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولم يبدوا أي تغيير في رفضهم القاطع لأي مؤسسات أو رموز تابعة لسلطات كوسوفو. ذلك أنهم ما برحوا يعارضون بشدة إدخال أي تغيير على تسلسل قيادة شرطة كوسوفو من شأنه أن يربط الشرطة في الشمال مباشرة بالشرطة في بريشتينا. ولذلك فشرطة كوسوفو في الشمال مسؤولة حاليا أمام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

١٠ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بذل مساعيها الحميدة لدى جميع الطوائف في شمال كوسوفو، حيث يشكل صرب كوسوفو أغلبية المقيمين، وتوفير الاتصالات مع المؤسسات في بريشتينا، عند الاقتضاء. وتدعم جميع الطوائف الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في هذه الجهود. كما كان وجود بعثة الأمم المتحدة في البلديات الشمالية بمثابة جسر تواصل بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والزعماء السياسيين المحليين، الذين لا يزال البعض منهم يحجم عن إقامة اتصالات مباشرة مع بعثة الاتحاد الأوروبي.

## ثالثا - الأمن

١١ - ظلت حالة الأمن عموماً في كوسوفو هادئة نسبياً. غير أن سلسلة من الحوادث وقعت في ضاحية كروي ط فيتاكوت/بريتشاني شمال ميتروفيتس/ميتروفيتسا، حيث بدأ

سكان كوسوفو السابقين من الألبان في إعادة بناء منازلهم التي دمرت في عام ١٩٩٩، رغم معارضة الصرب المحليين.

١٢ - وشجعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالتنسيق مع كل من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، الجانبين على التوصل إلى حل سلمي مستدام. وبالرغم من ذلك، بدأت أعمال البناء في ٢٣ نيسان/أبريل وأدت إلى احتجاجات يومية نظمها صرب كوسوفو. وبمجرد أن بدأ الوضع يحدث بعض المخاوف الأمنية، تدخلت شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو لحماية مواقع البناء من المتظاهرين. واستخدم أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي الغاز المسيل للدموع في عدد من المناسبات لتفريق المتظاهرين. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، تعرضت بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو لإطلاق النار على أيدي صرب كوسوفو، لكنها تمكنت من السيطرة على الوضع. ووردت أنباء عن وقوع عدد قليل نسبيا من الإصابات خلال فترة الاحتجاجات. وأدانت القيادات السياسية من الجانبين أعمال العنف مثلما أدانتها سلطات بلغراد. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة في نهاية المطاف، من خلال استمرارها في الوساطة وبدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو، من كسر الجمود وجعل الطرفين يتوصلان إلى الاتفاق على حل عملي. فوافق صرب كوسوفو على إعادة بناء خمسة منازل لألبان كوسوفو في حين أن ألبان كوسوفو وافقوا على أن يقوم صرب كوسوفو ببناء خمسة منازل على قطع أرض اشتُريت مؤخرا في المنطقة ذاتها. ونتيجة لذلك، شرع صرب كوسوفو في ١٣ أيار/مايو في أعمال تطهير قطعهم الأرضية تمهيدا لأعمال البناء اللاحقة.

١٣ - وتواصل شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو رصد أعمال البناء عن كثب في مواقع صرب كوسوفو وألبان كوسوفو على السواء وتتخذ كل ما يلزم من التدابير لإبقاء الوضع قيد التحكم. ومع ذلك، فإن هذا الوضع لم يسوَّ بالكامل. فقد عبّر ألبان كوسوفو عن نيتهم إعادة بناء ٢٥ مترلا هذا العام، ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تستمر المفاوضات بين الطائفتين، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة.

١٤ - وتقوم منظمة حلف شمال الأطلسي بالإشراف على تدريب قوة أمن كوسوفو المنشأة حديثا وتيسير ذلك التدريب، وهي القوة التي من المتوقع أن تبلغ قدرتها التشغيلية المؤقتة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. غير أن صرب كوسوفو، الذين كان من المأمول أن يشغلوا أغلبية الحصة البالغة عشرة في المائة والمخصصة لطوائف الأقليات، لا يزالوا معترضين على إنشاء قوة أمن كوسوفو. وقد حال إنشاء القوة دون دخول فيلق حماية كوسوفو طور العمل، نظرا إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من أفراد الفيلق تقدموا بطلب للانضمام إلى القوة. أما الأفراد

السابقون في الفيلق الذين لم يتقدموا بطلب للانضمام إلى القوة أو الذين لم يتم اختيارهم، فإنهم يشتركون في برامج التقاعد أو إعادة الإدماج الاقتصادي التي يديرها مكتب منسق فيلق حماية كوسوفو ببعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتوقف هذا المكتب عن العمل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

## رابعا – الحوار مع بلغراد

١٥ – وفقا لتقريري المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، واصلت بعثة الأمم المتحدة بذل الجهود من أجل تيسير مشاركة كل الأطراف في تنفيذ حلول عملية للقضايا موضع الاهتمام المشترك. فقد واصل ممثلي الخاص، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في بلغراد وخبراء بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي، إجراء مناقشات فنية جوهرية مع المسؤولين في بلغراد، حيث تولت بعثة الاتحاد الأوروبي قيادة مناقشة القضايا المتصلة بدورها وأنشطتها في مجالات القضاء والشرطة والجمارك، في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي حين أن السلطات في بلغراد كانت حريصة على مناقشة الترتيبات العملية في المجالات المثيرة للقلق، فإن السلطات في كوسوفو ظلت محجمة عن المشاركة فيها.

١٦ – وقد أُحرز بعض التقدم في التوصل إلى اتفاق وتنفيذ بعض الحلول في مجال حماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو. ففي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، أجرى خبراء بعثة الأمم المتحدة محادثات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان، وذلك من أجل إيجاد صيغة للتعاون من شأنها أن تكون مقبولة لدى السلطات في بلغراد وبريشتينا، وكذلك لدى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

١٧ – ففي قطاع القضاء، عُقدت اجتماعات مع السلطات الصربية في بلغراد في ٨ نيسان/أبريل، بمشاركة ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي. وتركزت المناقشات على تفاصيل خارطة طريق لإعادة إدخال القضاة والمدعين العامين المحليين إلى محكمة ميتروفيتسا. وأُحرز بعض التقدم في تشكيل لجنة، مؤلفة من موظفين محليين، لحصر القضايا قيد النظر المودعة في المحكمة باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة. كما واصل ممثلو بعثة الأمم المتحدة مشاوراتهم مع القادة السياسيين لصرب كوسوفو من البلديات الشمالية بشأن إعادة سير العمل في النظام القضائي في شمال كوسوفو إلى طبيعته. وفي غضون ذلك، يبت القضاة والمدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في القضايا العاجلة المعروضة على محكمة ميتروفيتسا.

## خامسا – إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

١٨ – على نحو ما ورد في تقريري السابق (S/2009/149)، فإن عمليتي إعادة هيكلة البعثة وتقليص حجمها توشكان على الانتهاء. ويعكس اقتراح الميزانية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ الحالة النهائية المتوقع أن تكون عليها عملية إعادة الهيكلة، التي يتوخى فيها أن يخفض ملاك الموظفين الإجمالي الحالي المأذون به للبعثة والبالغ ٩١١ ٤، ليصبح مكوناً من ٥٠٧ موظفين، يتألفون من ٤٩١ موظفا مدنياً و ٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٨ من ضباط الاتصال العسكري. وانعكس تولي بعثة الاتحاد الأوروبي دوراً عملياً في قطاع سيادة القانون في كانون الأول/ديسمبر الماضي في شكل تقليص حجم عنصر سيادة القانون في البعثة تبعاً لذلك، من ملاك الموظفين المأذون به والبالغ ٣٢٩ ٣ إلى الملاك المقترح والبالغ ٢٢ موظفا لمكتب الاتصال للشرطة والقضاء، وذلك اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ونتيجة لإعادة الهيكلة الحاصلة في المجالات الفنية، فإن شعبة دعم البعثة التابعة لبعثة الأمم المتحدة تخضع لعملية تخفيض، حيث يُخفض ملاك الموظفين الإجمالي المأذون به لهذا العام وهو ٩٠٧ إلى الملاك المقترح والبالغ ٢٢٥ لسنة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١٩ – والغرض من هيكل البعثة المعاد تشكيلها وملاكها المقترحين في مشروع الميزانية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ هو ضمان أن تتوفر للبعثة الموارد اللازمة لأداء المهام المحددة التي وردت في تقريري المؤرخين ١٢ حزيران/يونيه (S/2008/354) و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وبما أن كوسوفو لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال العلاقات بين الأعراق، فإن البعثة ستخصص أيضا مواردها لاستمرار الوساطة بين المجتمعات المحلية ودعم الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو. ومن خلال إنشاء مكتب دعم وتيسير شؤون الطوائف على وجه التحديد، ستركز البعثة الموارد اللازمة لأداء المهام المتصلة بالأقليات، بما في ذلك دعم عملية العودة والمهام المتبقية المتصلة برصد حقوق الإنسان. وسيكون لهذا المكتب أيضا وجود ميداني في بيا/بيتش، نظرا لأهمية مواقع التراث الثقافي في هذه المنطقة، كما ستكون له وحدة ميدانية متنقلة قاعدتها في بريشتينا تغطي الأجزاء الوسطى والجنوبية من كوسوفو. وسيظل مكتب ميتروفيتس/ميتروفيتسا الإقليمي مركز تنسيق جميع الأنشطة في الشمال.

٢٠ – ولقد بدأت البعثة في تقليص حجمها والتخلص من الأصول الفائضة وتسليم المباني، في إطار عملية إعادة هيكلتها الشاملة. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، بلغت قيمة مخزون البعثة الذي يتألف من ٣٢٤ ٣٨ صنفاً، حوالي ١٠٠,٥ مليون دولار، وحتى أيار/مايو ٢٠٠٩، قلصت البعثة مخزونها إلى نحو ٩٧ مليون دولار. من دولارات الولايات المتحدة. وتشمل خطة التخلص من الأصول الفائضة بيع الأصول الفائضة بقيمة تناهز ١٣,٣ مليون دولار إلى

بعثة الاتحاد الأوروبي، في إطار الترتيب التقني بين بعثة الأمم المتحدة وفريق التخطيط لبيع الأصول واللوازم الفائضة التابع للاتحاد الأوروبي، الذي أُبرم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وتجري بعثة الأمم المتحدة في الوقت الراهن عملية التخلص من الأصول الفائضة التي تبلغ قيمتها نحو ١٥ مليون دولار من خلال المبيعات التجارية، امتثالا لقواعد الإدارة المالية وإدارة الممتلكات المعمول بها. وسيستمر تنفيذ خطة التخلص من الأصول الفائضة طوال دورة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتقوم البعثة بدمج حيزها المخصص للمكاتب ومستودعاتها في سبعة مبان في أربع مدن، وهي بريشتينا وميتروفيتسا وبلغراد وسكوبيه.

## سادسا – سيادة القانون

٢١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلمت بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي كل ما تبقى من ملفات القضايا المتبقية قيد النظر باستثناء قضية جنائية يجري النظر فيها وأربع دعاوى معروضة على الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو، والتي من شأن نقلها أن يؤثر سلباً على حقوق الإنسان أو الكفاءة القضائية. وقد تم تسليم هذه القضايا بحلول نهاية آذار/مارس كما كان متوقعا في تقريري السابق (S/2009/149). وتتولى بعثة الاتحاد الأوروبي الآن المسؤولية الكاملة عن جميع هذه القضايا. وقد حُفّظت ملفات جميع القضايا لدى المحاكم المحلية.

٢٢ – وتواصل البعثة ممارسة بعض المسؤوليات بشأن العلاقات الخارجية في مجال القضاء. واعتبارا من ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، تولت السلطات المحلية المسؤولية عن طلبات المساعدة القانونية الدولية الموجَّهة إلى البلدان التي اعترفت بكوسوفو والآتية منها، في حين لا تزال بعثة الأمم المتحدة تتعامل مع مثل هذه الطلبات الواردة من الدول التي لم تعترف بها وتلك الموجَّهة إليها. وتواصل بعثة الأمم المتحدة أداء دور في تيسير الاتصالات بين بعثة الاتحاد الأوروبي والسلطات المحلية، من جهة، وبين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، من جهة أخرى، فيما يتعلق بمسائل المساعدة القانونية الدولية. وتواصل البعثة عملها بمثابة جهة تنسيق للمسائل ذات الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو. ويجري إقامة علاقة عمل بين المحكمة الدولية وبعثة الاتحاد الأوروبي، نظرا للدور العملي الذي تقوم به هذه البعثة في شؤون الشرطة.

٢٣ – ويواجه مركز احتجاز ميتروفيتس/ميتروفيتسا مشكلة تتعلق بقوام الموظفين حيث أن موظفي الإصلاحيات من ألبان كوسوفو قد تركوا العمل نتيجة الشواغل الأمنية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويبدو أن دائرة إصلاحيات كوسوفو تحجم عن توظيف أو إعادة تعيين موظفين إضافيين من صرب كوسوفو يعملون بالفعل في الدائرة من المرافق الأخرى

لكي يحلّوا محل الموظفين المفقودين من ألبان كوسوفو. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على اتصال بالدائرة وبعثة الاتحاد الأوروبي لإيجاد حل لهذه المسألة.

٢٤ - وتولت بعثة الاتحاد الأوروبي القيام بمهمة المكتب المعني بالأشخاص المفقودين والطب الشرعي. وتحتفظ بعثة الأمم المتحدة بخبير واحد في الطب الشرعي لضمان التعاون المتسق على الصعيد التقني مع بعثة الاتحاد الأوروبي. وتواصل بعثة الأمم المتحدة الإبقاء على تواجدها في الفريق العامل المعني بالمفقودين، بناء على طلب من لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقامت بلغراد ورابطات أسر المفقودين التابعة لصرب كوسوفو وألبان كوسوفو أيضاً بدعم مشاركة بعثة الأمم المتحدة في الفريق العامل. ويواصل ممثلي الخاص كفالة حصول مسألة المفقودين على الدعم السياسي المناسب من جميع الشركاء الدوليين والجهات المحلية وعدم تسييس هذه المسألة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحديد هوية ٢٦ من رفات الموتى والتي تنتمي ٧ منها إلى الصرب و ١٩ إلى الضحايا من ألبان كوسوفو، وأعيدت هذه الرفات إلى أسر الضحايا.

٢٥ - وأعلنت سلطات كوسوفو أن مرتبات ضباط الشرطة من صرب كوسوفو الذين توقفوا عن العمل في مراكز الشرطة بعد إعلان استقلال كوسوفو لن تُدفع لهم اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، وأن يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ قد حدد كآخر موعد لهم للعودة إلى العمل. وذكرت سلطات كوسوفو أن ضباط الشرطة الذين لا يعودون إلى العمل بحلول الموعد النهائي سيفقدون وظائفهم التي سيشغلها موظفون جدد. ويبدو أن هناك عدداً متزايداً من ضباط الشرطة من صرب كوسوفو قد بدأوا يعودون إلى العمل منذ ذلك الإعلان؛ ويبدو أيضاً أن هناك اهتماماً كبيراً بين أفراد طائفة صرب كوسوفو للتقدم للوظائف التي قد تشغر بعد ٣٠ حزيران/يونيه.

## سابعا - حقوق الإنسان

٢٦ - أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان لإيجاد السبل الكفيلة بزيادة فعالية عمل الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان كآلية موثوقة لتناول الإدعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة. وأبرم اتفاق بشأن الحاجة إلى إعادة تأكيد الطابع البعيد عن الخصام لإجراءات الفريق الاستشاري في جلسات الاستماع العلنية والتطرق للجوانب الإجرائية الأخرى للقاعدة التنظيمية ١٢/٢٠٠٦ الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن إنشاء الفريق الاستشاري. ولقد وصل مجموع القضايا التي تلقاها الفريق حتى الآن إلى ٣٧٨ قضية، وانتهى البت في ٢٣ قضية منها.

## ثامنا – المسائل المتعلقة بالطوائف

٢٧ – وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طبقت شركة كهرباء كوسوفو سياسة لقطع الكهرباء بشكل جماعي عن القرى التي لم تسدد فواتير الكهرباء في كوسوفو، بهدف إنفاذ عملية التسديد. ولقد نُظمت احتجاجات متكررة في قرى صرب كوسوفو، التي نظر فيها إلى عمليات قطع التيار الكهربائي باعتبارها مدفوعة بحوافز سياسية وتمييز عرقي. وقد اتسمت الاحتجاجات بالعنف في قرى شيلوفي/سيلوفو في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٩ وفي باسياني/باسيان في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩. وعرضت شركة كهرباء كوسوفو، بدعم من الجهات الدولية، ترتيبات للسداد على القرى التي قُطعت عنها الكهرباء. ولقد أدى ذلك إلى توقيع اتفاقاتٍ جماعية وإعادة التيار الكهربائي إلى الغالبية العظمى من القرى المتضررة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال سكان القليل من المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، ولا سيما جراسانيتسي/جراسانيتسا يحجمون عن التوقيع على اتفاقات مع الشركة، رغم أن كبار ممثلي الوزارة الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا حثوهم على تسديد فواتيرهم المتعلقة بالكهرباء. ويرى بعض صرب كوسوفو أن العلاقة التعاقدية مع أي كيان حكومي من شأنها أن تشكل اعترافاً ضمنياً باستقلال كوسوفو.

٢٨ – وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد دقيق للتطورات المحيطة بحالة الكهرباء، مع التركيز بوجه خاص على التحقق مما إذا كانت هناك أي أسس لادعاء التمييز العرقي. وخلصت المنظمة إلى أن حالات قطع التيار الكهربائي لم تكن قائمة على الأصل العرقي، إلا أنه لا يزال يتعيّن على شركة كهرباء كوسوفو أن تتخذ موقفاً تصالحياً نظراً للسياق القانوني والسياسي المعقد.

٢٩ – وهددت عملية تنفيذ قانون المرور الجديد من جانب سلطات كوسوفو بالحد من حرية حركة صرب كوسوفو الذين يرفضون تقديم طلبات للحصول على وثائق كوسوفو. ووفقاً للقانون الجديد، بدأت شرطة كوسوفو اعتباراً من ١٦ نيسان/أبريل في مصادرة الرخص ووثائق تسجيل المركبات الصادرة عن السلطات الصربية من أجل كوسوفو بعد عام ١٩٩٩. ومع ذلك، ففي ٣٠ نيسان/أبريل أصدر مفوض شرطة كوسوفو تعليمات لتعليق العمل بهذا الإجراء إلى حين إخطار آخر.

## تاسعا – العائدون

٣٠ – يزداد تدريجياً عدد العائدين طوعاً في عام ٢٠٠٩، ورغم أن هذا العدد لا يزال منخفضاً بشكل مخيّبٍ للآمال وأقل بكثير من عدد العائدين في عام ٢٠٠٨. ووفقاً لتقديرات

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد عاد طوعاً إلى كوسوفو في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٣٧ فرداً من أفراد الطوائف، بما في ذلك ٢٤ من ألبان كوسوفو، و ٣٠ من صرب كوسوفو، و ٥٤ من طائفة الروما والأشكالي والمصريين. وأثناء نفس الفترة، أعيد قسراً إلى كوسوفو ٩٣٦ فرداً من أوروبا الغربية، مما يشكل زيادة قدرها ٢٧,٣ في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٨. ومن بين هؤلاء ينتمي ٤٠ شخصاً إلى طوائف الأقليات.

٣١ - ووفقاً لوزارة شؤون الطوائف والعائدين، فإن إعادة إدماج طوائف الأقليات، وخاصة طائفة صرب كوسوفو، لا تزال تشكل تحدياً. وحيث أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على إعادة الإدماج تشمل الافتقار إلى فرص العمل وهشاشة الحالة الاقتصادية ومحدودية فرصة الحصول على الخدمات العامة والأمن، فإن الوزارة تعتزم التركيز بدرجة أكبر على تعزيز التنمية الاقتصادية واستدامة طوائف الأقليات لتشجيع زيادة العودة. ولقد أعربت أكثر من ٦٦٠ أسرة، بما مجموعه ١٠٠ ٣ فرد، عن اهتمامها بالعودة في عام ٢٠٠٩. وتستجيب الوزارة الآن بشكل أكبر لطلبات العودة وقد أصبحت في وضع أفضل لإدارة طلبات العودة نظراً لانتهائها من إعداد قاعدة بيانات العائدين.

٣٢ - وتقوم وزارة شؤون الطوائف والعائدين بتنفيذ ستة مشاريع للعودة المنظمة تستهدف عودة ١٤٣ أسرةً من صرب كوسوفو في بلديات كل من فوشتري/فوشيترن وبريزرن وكليبي/كلينا وإيستوج/إيستوك ونوفوبيردي/نوفو بردو وبريشتينا. وعلاوة على ذلك، فقد قُدمت المساعدة إلى ٢٣ أسرة عائدة في مجال إعادة بناء المساكن في عام ٢٠٠٩ وستجري إعادة بناء ٤٥ وحدة سكنية بحلول نهاية السنة في إطار برنامج الشراكة المستدامة لمساعدة العائدين في كوسوفو الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تموله الحكومة البريطانية ووزارة شؤون الطوائف والعائدين. وستُقدم المساعدة إلى ١٨٠ أسرة عائدة إضافية في إطار مشروع العودة وإعادة الإدماج في كوسوفو، الذي تشترك في تمويله المفوضية الأوروبية ووزارة شؤون الطوائف والعائدين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد عادت الأسرة المائة من صرب كوسوفو إلى مدينة كليبي/كلينا منذ بدء العودة إلى المناطق الحضرية في كوسوفو في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٣٣ - ولقد أقرت اللجنة البلدية لشؤون السياسات والمالية في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا الخطة التنظيمية للمناطق الحضرية لمحلة طائفة الروما في الضفة الجنوبية من نهر إيبر/إيبار حيث يعيش حالياً جميع أفراد طائفة الروما والأشكالي والمصريين بكوسوفو في مخيمات بشمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا، وسيتسنى إعادة نقلهم عند رغبتهم في القيام بذلك. وتتوخى هذه

الخطة الطموحة بناء منازل ومركز شرطة ومستشفى ومدرسة توفر التعليم المتعدد اللغات، بما في ذلك بلغة طائفة الروما. وتعمل بعثة الأمم المتحدة مع الأطراف وكذلك مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي لإيجاد حلٍ مستدام لمسائل محلة طائفة الروما.

## عاشرا – التراث الثقافي والديني

٣٤ – واصلت بعثة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى دعم أعمال لجنة تنفيذ أعمال التعمير التي يقودها مجلس أوروبا، والمتعلقة بإعادة تعمير مواقع التراث الثقافي والديني التي تضررت أو دُمرت خلال أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وأجرى ممثلي الخاص مشاورات مكثفة مع مجلس أوروبا، والمفوضية الأوروبية، والكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وسلطات كوسوفو من أجل إيجاد طرائق مالية وإدارية لكفالة سير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير، وإتاحة الانتهاء بنجاح من عملية تعمير مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي بدأتها البعثة. وما برحت لجنة تنفيذ أعمال التعمير تضطلع بدور هام، بالنظر إلى أنها لا تزال الهيئة الوحيدة التي يمكن في إطارها لبلغراد وبريشتينا التفاعل بشأن مسائل التراث الثقافي على المستوى التقني.

٣٥ – وفي اجتماع عُقد للجنة تنفيذ أعمال التعمير يوم ١٢ أيار/مايو، بمشاركة ممثلين لوزارة كوسوفو للثقافة والشباب والرياضة، والكنيسة الأرثوذكسية الصربية، ومعاهد حماية الآثار من بلغراد وبريشتينا، وبعثة الأمم المتحدة، نجح الأطراف في الخروج من حالة الجمود التي دامت عاما بشأن إجراءات المناقصة المتعلقة بمشاريع إعادة التعمير. ونتيجة لذلك، أُصدرت في أيار/مايو ٢٠٠٩ خمس مناقصات بمبلغ إجمالي يزيد على ٠٠٠ ٩٠٠ يورو. ويتوقع أن تُصدر قريبا ثلاث مناقصات بمبلغ إجمالي يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ يورو.

٣٦ – وفي الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو، زار وفد من منظمة اليونسكو كوسوفو لإجراء تقييم لإعادة تعمير بعض مواقع التراث الثقافي، وذلك بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. وأكد رئيس الوفد مجددا على الطابع غير السياسي والمحايد لأنشطة اليونسكو في كوسوفو، وأكد أن اليونسكو ستواصل التعاون التقني مع جميع الشركاء من خلال بعثة الأمم المتحدة، استنادا إلى مذكرة التفاهم بين المنظمتين.

## حادي عشر – الإدارة المحلية

٣٧ – لا يزال إحجام صرب كوسوفو عن المشاركة مع سلطات كوسوفو يضع موضع التساؤل مسألة إنشاء بلديات جديدة للأغلبية الصربية في كوسوفو، التي تخطط لها سلطات كوسوفو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، بدأت سلطات كوسوفو عملية إنشاء أفرقة تحضيرية

للبلديات، مكلفة بأداء الأعمال التمهيدية المتعلقة بإنشاء بلديات جديدة، وأعلنت عن الوظائف الشاغرة لهذه الهيئات. وأعرب بعض صرب كوسوفو عن اهتمامهم بالتقدم لهذه الوظائف، تجذبهم في المقام الأول الرواتب، التي تمثل ثلاثة أضعاف متوسط الراتب في الخدمة المدنية في كوسوفو. وفي ضوء الانتخابات البلدية المقبلة، كثفت سلطات كوسوفو دعواتها لصرب كوسوفو إلى المشاركة في عملية تحقيق اللامركزية.

## ثاني عشر – الاقتصاد

٣٨ – واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم التسهيلات لسلطات كوسوفو لتمكين كوسوفو من المشاركة في المحافل والمبادرات والاتفاقات الدولية والإقليمية، وشاركت في أكثر من ١٣ من هذه المناسبات.

٣٩ – وسعيا لحل الصعوبات التي تعتري تنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، والناجمة عن استحداث المدير العام لجمارك كوسوفو أختاما جمركية جديدة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أرسلت بعثة الأمم المتحدة، باعتبارها طرفا في الاتفاق، إلى الأطراف الأخرى في الاتفاق مجموعة من العينات المطبوعة لأختام ''جمارك كوسوفو''. ويراد استخدام هذه الأختام، التي يعتبرها ممثلي الخاص مناسبة لأنها تشير إلى منطقة جمركية واحدة لكوسوفو وتجسد نهج الموقف المحايد لبعثة الأمم المتحدة، على شهادات المنشأ كي تبين لسلطات الأطراف في الاتفاق منشأ شحنات السلع. بيد أن سلطات بلغراد رفضت هذه الأختام، وذكرت أنها لا تتمشى مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو الموقف المحايد. واقترحت صربيا أن تشير الأختام إلى ''جمارك بعثة الأمم المتحدة''، أو إلى ''جمارك بعثة الاتحاد الأوروبي'' نظرا للدور التنفيذي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالجمارك. وواصل ممثلي الخاص المناقشات بشأن هذه المسألة بغية كفالة حسن تنفيذ آليات اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، التي ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

## ثالثا عشر – الملاحظات

٤٠ – تمشيا مع المعايير الواردة في تقريري المؤرخين ١٢ حزيران/يونيه و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/354 و S/2008/692). وعملا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، مضت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قدما في عملية إعادة تشكيل البعثة في إطار موقف الحياد الذي نص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وستواصل الأمم المتحدة اتخاذ موقف الحياد الصارم إزاء مسألة وضع

كوسوفو. وإنني أثق في أن موارد البعثة المعاد تشكيلها، على النحو المتوخى في مقترح ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، متكافئة مع المهام التي سيلزم أن تؤديها البعثة أثناء الفترة المقبلة.

٤١ - وإني أرحب بامتلاك بعثة الأمم المتحدة القدرة التشغيلية الكاملة. ذلك أن دورها التنفيذي في قطاع سيادة القانون، في ظل السلطة العامة للأمم المتحدة وفي إطار الموقف المحايد للمنظمة، عنصر حاسم في صون الاستقرار على أرض الواقع. وبينما تضع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو خارطة طريقها لتعزيز سيادة القانون في سائر أنحاء كوسوفو، ينبغي أن يتواصل إيلاء الاعتبار الكامل لشواغل جميع الطوائف، بالتشاور الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي. في هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل إزاء مستوى التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي على الأرض. وأتوقع أن يستمر هذا التعاون ويتوطد في جميع المجالات ذات الصلة.

٤٢ - وتشكل التوترات التي حدثت في الآونة الأخيرة شمال ميتروفيتس/ميتروفيتسا باعثا على القلق. وأثني على البعثة لجهودها المبذولة للوساطة بين الطوائف في هذا المجال ولتشجيع التوصل إلى حلول سلمية على أساس الحوار والحلول الوسط. وأرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت في هذا الصدد عن طريق الجهود المنسقة لبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو. وأطلب إلى الطوائف المتضررة بصورة مباشرة، وإلى السلطات في بريشتينا وبلغراد أيضا، أن تواصل العمل عن كثب مع جميع الجهات المعنية الدولية لتخفيض التوترات في المنطقة إلى الحد الأدنى والتوصل عن طريق التفاوض إلى حلول للخلافات بالوسائل السلمية.

٤٣ - وقد استمرت مشاركة بعثة الأمم المتحدة مع جميع الأطراف من أجل تشجيع تنفيذ الترتيبات العملية المشار إليها في تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد ساعدت مساهمة بعثة الاتحاد الأوروبي المتزايدة في المحادثات في مجال سيادة القانون على تحريك العملية قدما إلى الأمام، في ضوء خبرتها ودورها التنفيذي في مجالات الشرطة والعدل والجمارك. وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد الاتفاق على حلول شاملة أو طويلة الأجل، فإن المحادثات قد أسهمت في إيضاح موقف كل طرف بصدد هذه المسائل. وهذه التطورات جديرة بالترحيب نظرا لأنها تمكن من النظر في حلول قد تتيح الخروج من الطرق المسدودة التي طال أمدها، بما في ذلك، ما يتعلق باشتراك صرب كوسوفو في شرطة كوسوفو، وعمل المحكمة في ميتروفيتسا، وحماية حقوق الملكية، والحاجة إلى رأب هوة الخلاف في مجال الجمارك. وإنني أشجع جميع الأطراف على زيادة مشاركتها البناءة في ضوء الفوائد الكامنة البارزة التي يمكن أن تحققها الترتيبات العملية في كل مجال من المجالات قيد النظر.

٤٤ - وبوسع بعثة الأمم المتحدة، بعد إعادة تشكيلها، أن تؤدي دورا فعالا ومفيدا في التوسط بين الأقليات، والنهوض بالترتيبات العملية التي يمكن أن تفيد بريشتينا وبلغراد معا، وفي أداء المهام المبينة في تقريري المؤرخين ١٢ حزيران/يونيه و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. غير أن البعثة تتطلب، كيما تقوم بذلك على نحو فعال، تعاون جميع المعنيين ومشاركتهم البناءة. ومن الأهمية بمكان استمرار دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لبعثة الأمم المتحدة المعاد تشكيلها.

٤٥ - وأود أن أعرب عن بالغ تقديري وامتناني لممثلي الخاص، لامبرتو زانيير، نظرا إلى الدور القيادي البارع الذي يضطلع به في توجيه دور بعثة الأمم المتحدة المتطور وفي الإشراف على خفض حجم البعثة، رغم التحديات السياسية الكبيرة التي تواجهها البعثة. وأود أيضا أن أثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة لتواصل ما يبذلونه من جهد دؤوب وما يبدونه من التزام إزاء كوسوفو وأهداف الأمم المتحدة.

٤٦ - وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة الدائمين في كوسوفو - الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على دعمهم وتعاونهم المستمر مع بعثة الأمم المتحدة.

# المرفق الأول

## تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

### ١ - موجز تنفيذي

بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العمل بكامل قدرتها التشغيلية في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ووضعت، من خلال رصد المؤسسات المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة لها، صورة عن اختصاصات تلك السلطات، وحددت المجالات التي يمكن استهدافها بزيادة جهود الإصلاح.

وفي ١ شباط/فبراير، بدأ عنصر الجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي بجمع البيانات عن الحركة التجارية في البوابتين ١ و ٣١ في شمال كوسوفو على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع السبعة، وبدأ في ٢٠ أيار/مايو بنسخ وختم وثائق سائقي الشاحنات والشحنات. وشرعت بعثة الاتحاد الأوروبي بإجراء محاكمات في المحكمة المحلية في شمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا، حيث أكملت محاكمتين. وأُنجزت اثنتان من محاكمات جرائم الحرب وأدين المتهمون فيهما. وبدأ قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي بإجراء محاكمات القانون المدني التي تتناول نزاعات الملكية بين الأعراق. وحددت بعثة الاتحاد الأوروبي هوية أكثر من ٤٤ مجموعة من رفات المفقودين وأعادتها. وفي ١٩ آذار/مارس، عقد رئيس البعثة ورؤساء عناصرها أول اجتماعاتهم الرسمية في بلغراد مع كبار أعضاء الحكومة الصربية. واضطرت وحدات شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أن تتدخل في نيسان/أبريل وأيار/مايو لفض احتجاجات عنيفة من جانب صرب كوسوفو ضد إعادة بناء منازل ألبان كوسوفو في بريتشاني/كروي ط فيتاكوت في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. ولم تفض هذه الاحتجاجات إلى وقوع إصابات خطيرة وتواصلت أعمال التعمير بسلام، في نهاية المطاف، على أيدي أفراد من الطائفتين.

### ٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠٠٩

عملت بعثة الاتحاد الأوروبي بكامل طاقتها التشغيلية في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بعد النجاح في الانتشار في جميع أنحاء كوسوفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولا تزال البعثة محل ترحيب في كوسوفو، على الرغم من اتهامها بالتحيز من جانب عناصر من

طائفة صرب كوسوفو في شمال كوسوفو عندما اضطرت شرطة البعثة إلى التدخل في نيسان/أبريل – أيار/مايو إثر الاحتجاجات العنيفة لصرب كوسوفو ضد إعادة بناء منازل ألبان كوسوفو في بريتشاني/كروي ط فيتاكوت في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. و لم تفض هذه الاحتجاجات إلى وقوع إصابات خطيرة وتواصلت أعمال التعمير، بسلام في نهاية المطاف، على أيدي أفراد الطائفتين. وشنت بعثة الاتحاد الأوروبي حملة توعية في شمال كوسوفو لإطلاع المجتمعات المحلية على ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي وأهدافها، والتأكيد على الفوائد التي يعود بها تعزيز سيادة القانون في كوسوفو على جميع الطوائف. واستمر رئيس البعثة وغيره من كبار المديرين بإجراء زيارات منتظمة إلى المناطق التي لا تسكنها طوائف تمثل الأغلبية في جميع أنحاء كوسوفو.

وفي ١٩ آذار/مارس، عقد رئيس البعثة ورؤساء عناصرها أول اجتماعاتهم الرسمية في بلغراد مع نائب رئيس الوزراء الصربي/وزير الداخلية، ووزيري المالية والعدل ووزير كوسوفو. وواصل ممثلو عناصر البعثة الثلاثة المحادثات التقنية مع نظرائهم في بلغراد بعد الزيارة.

وأقامت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا اتصالات على المستوى التقني مع السلطات المعنية بسيادة القانون في سكوبي وبودغوريتشا وتيرانا. وتواصل التعاون بين بعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وشمل الجهود المتعلقة ببريتشاني/كروي ط فيتاكوت.

وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، كان الملاك الوظيفي للبعثة ٥٦٩ ٢ موظفا (٦٥١ ١ موظفا دوليا و ٩١٨ موظفا محليا).

وبحلول أيار/مايو، كان مكتب برنامج بعثة الاتحاد الأوروبي قد وضع، من خلال رصد المؤسسات المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة لها، صورة عن اختصاصات تلك السلطات، من أجل تحديد المجالات التي يمكن استهدافها بجهود الإصلاح.

وفي ١ شباط/فبراير بدأ عنصر الجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي بجمع البيانات عن الحركة التجارية في البوابتين ١ و ٣١ في شمال كوسوفو على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع السبعة، وبدأ في ٢٠ أيار/مايو بنسخ وختم وثائق سائقي الشاحنات والشحنات. ووسعت الشرطة الحدودية لبعثة الاتحاد الأوروبي نطاق وجودها على البوابتين ١ و ٣١ ليصبح على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع السبعة.

وأنجز نقل ملفات القضايا من بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي. وشرعت بعثة الاتحاد الأوروبي في إجراء محاكمات في المحكمة المحلية في شمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وفي آذار/مارس، أجريت أول محاكمة يشارك فيها قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة المحلية في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا بعد أن كانت قد أُرجئت في البداية بسبب الاحتجاجات. وأنجزت قضية ثانية في المحكمة في أيار/مايو. وفي ٣ آذار/مارس، أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي أول حكم لها في قضية جرائم حرب (كان فيها المتهمون والضحايا من ألبان كوسوفو)، وأُغلق ملف قضية أخرى بإدانة المتهمين فيها في نيسان/أبريل. وبدأ قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا بإجراء محاكمات القانون المدني التي تتناول نزاعات الملكية بين الأعراق. ومنذ ٩ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المكتب المعني بالمفقودين والتحقيقات الشرعية التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي ٢٦ عملية لاستخراج ٢١ رفات. وتم تشريح الـ ٢١ رفات، وأُرسلت عينات من العظام لإجراء تحليل للحمض النووي الريبي المتزوع الأكسجين. واعتبارا من التاريخ نفسه، أكد المكتب هوية ٤٤ رفات وأعادها إلى أسرها.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العمل مع سلطات كوسوفو في مجالات مثل التشريعات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وآليات مكافحة الفساد، بالتشاور مع المنظمات الدولية. وراقبت بعثة الاتحاد الأوروبي سلطات كوسوفو عن كثب، وأسدت لها المشورة بشأن دور المجلس القضائي لكوسوفو، ودور الدائرة الخاصة للمحكمة العليا، وصياغة استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب والمخدرات، والإدارة المتكاملة للحدود، فضلا عن الإصلاح القضائي والتعيين في الوظائف العامة العليا.

وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي تراقب عن كثب عملية إعادة تشكيل الشرطة في كوسوفو، وعقدت اجتماعات منتظمة مع جميع قادة مراكز شرطة كوسوفو، وإدارتها العليا. وشاركت بعثة الاتحاد الأوروبي في الأفرقة العاملة المعنية باستراتيجيات الإدارة المتكاملة للحدود (التي قُدمت إلى سلطات كوسوفو للموافقة عليها)، وبالجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب.

**الشرطة**

قامت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بمتابعة شرطة كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة إليها في جميع المناطق وفي جميع نقاط الحدود. وجرى تمديد فترة وجود شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي في البوابتين ١ و ٣١ من ٢ شباط/فبراير على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع السبعة. وعقب الانتهاء من استعراض القضايا وإحالة الملفات الجنائية من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أجرت بعثة الاتحاد

الأوروبي تحقيقات أولية بشأن القضايا ذات الأولوية، بما في ذلك إجراء المقابلات مع الشهود داخل كوسوفو وخارجها، وإجراء عمليات التفتيش في الموقع في كوسوفو وتقديم طلبات التعاون الدولي.

ويجتمع رئيس عنصر الشرطة أسبوعيا مع مدير عام شرطة كوسوفو ومع وزير الداخلية. وترصد شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي إعادة هيكلة شرطة كوسوفو واختيار كبار موظفيها: وظيفتا نائب مدير عام شرطة كوسوفو، وأربع وظائف لمديرين مساعدين، وست وظائف لمديرين إقليميين. وتعقد شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي اجتماعات نصف شهرية مع أربعة من قادة مخافر شرطة كوسوفو والقيادة العليا لشرطة كوسوفو في الشمال. وتواصل شرطة كوسوفو في الشمال تقديم التقارير إلى شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، متبعة في ذلك القيادة الإقليمية لشرطة كوسوفو في اتصالاتها. ولم تثمر الجهود المبذولة حتى الآن نتائج ملموسة صوب تحقيق المزيد من التعاون ودمج أفراد الشرطة الصرب العاملين في شرطة كوسوفو في الشمال في هيكل القيادة الإقليمية. وعقب التقييم المشترك الذي أجرته شرطة كوسوفو/بعثة الاتحاد الأوروبي، أحرز بعض التقدم نحو تحسين الاتصالات الأساسية واللوجستيات في أربعة من مخافر شرطة كوسوفو في الشمال. وقد أيدت بعثة الاتحاد الأوروبي خطة إعادة إدماج ضباط الشرطة من صرب كوسوفو الموقوفين عن العمل على النحو الذي وضعته وزارة الداخلية في منتصف نيسان/أبريل، وشجعت شرطة كوسوفو على الاتصال بالضباط المعنيين على نحو فعال. وقد عاد للعمل حتى الآن زهاء ٤٥ ضابطا من أكثر من ٣٠٠ ضابط.

وترصد بعثة الاتحاد الأوروبي أداء وحدة شرطة كوسوفو المختلطة عرقيا والتي تضم ضباطا من الصرب البوسنيين والألبان في كوسوفو والتي شُكلت في ٢٣ كانون الثاني/يناير للقيام بدوريات في مناطق في شمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وجرى سحب هذه الدوريات مؤقتا أثناء المظاهرات التي اندلعت في بريتشاني/كروي ط فيتاكوت، ولكنها استقبلت استقبالا حسنا ويبدو أنها قد حسنت الثقة في المناطق المعنية.

وقدمت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المساعدة إلى شرطة كوسوفو على استعادة النظام خلال الاحتجاجات اليومية في بريتشاني/كروي ط فيتاكوت في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو وساندت شرطة كوسوفو خلال المظاهرات التي اندلعت في أيار/مايو احتجاجا على انقطاع الكهرباء في منطقة جيلان/جنيلاني. ويظل تسلسل المسؤوليات عن الحوادث الأمنية كما هو دون تغيير: المستجيب الأول – شرطة كوسوفو، مع اضطلاع بعثة الاتحاد الأوروبي بولايتها في مجال المتابعة والإرشاد وإسداء المشورة؛ المستجيب الثاني – بعثة الاتحاد

الأوروبي في إطار ولايتها التنفيذية؛ المستجيب الثالث – قوة كوسوفو. وأجريت تدريبات منتظمة تشمل بعثة الاتحاد الأوروبي، وقوة كوسوفو وشرطة كوسوفو من أجل تحسين التنسيق والاستجابة للأحداث الأمنية الكبرى. وواصلت وحدات الشرطة المشكَلة حراسة البوابتين ١ و ٣١ على مدار الساعة وقدمت الدعم في حالات الاضطرابات المدنية.

وقامت وحدة رصد الوزارات في بعثة الاتحاد الأوروبي بإسداء المشورة إلى وزارة الداخلية بشأن إعادة تنظيم الوزارة، وبشأن التسجيل المدني ومسائل الهجرة. وساهمت بعثة الاتحاد الأوروبي في صياغة التشريعات والاستراتيجيات في مجالات الإدارة المتكاملة للحدود، والجريمة المنظمة، والمخدرات والإرهاب.

**العدل**

بحلول شباط/فبراير اكتملت بصفة رئيسية إحالة القضايا من بعثة الأمم المتحدة إلى القضاة والمدعّين العامّين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي. وتلقى قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي ١٢٠ قضية وتلقى المدعون العامون ما يقارب ٣٠٠ قضية. وأُجري فحص دقيق لملفات القضايا للتأكد من حالة كل قضية. ولا يزال البت النهائي في هذه القضايا يشكل تحديا كبيرا. واضطلع قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا بفحص القضايا المحالة إليهم بناء على طلبات واردة من الجمهور أو من داخل الهيئة القضائية في كوسوفو.

ويقوم القضاة، والمدعون العامون، وضباط السجون والخبراء القانونيون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي بمتابعة نظرائهم في كوسوفو وإرشادهم وإسداء المشورة إليهم. واضطلع القضاة، والمدعون العامون وضباط السجون أيضا بكامل نطاق مهامهم التنفيذية. ورأس قضاة الاتحاد الأوروبي جلسات الاستماع والمحاكمات في دوائر مختلطة مع زملائهم من كوسوفو. وعقدت المحاكمات في جميع المناطق، بما فيها ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وبحلول أواخر أيار/مايو، كان قد صدر ١٦ حكما في قضايا جنائية تتعلق، في جملة أمور أخرى، بالقتل، والجريمة المنظمة، والاتجار في البشر وجرائم الحرب. واجتمع المدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي مع مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا بغية تبادل المعلومات بشأن القضايا قيد النظر.

وصدر حكمان في قضيتي طعن أمام المحكمة العليا. وشرع قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا في تناول المحاكمات ذات الصلة بالقانون المدني، المتعلقة بالمنازعات بشأن الممتلكات بين أطراف من طائفة عرقية واحدة ومن طوائف عرقية متعددة. وتوصل قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في عدد من الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية إلى عدم ثبوت البيوع المدعى بها لممتلكات الأشخاص المشردين، وأيدوا ادعاءات الملاك الأصليين. وعقب

تعيين ممثل جديد في لجنة كوسوفو لمطالبات الممتلكات، عقدت هذه اللجنة اجتماعا في نيسان/أبريل استغرق أربعة أيام. وشرع قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في البت في القضايا المتعلقة بعملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص في كوسوفو.

وشرع المدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في استخدام نظام جديد للأشخاص تحت الطلب لأغراض التعامل مع شرطة كوسوفو لضمان إشراك المدعين العامين في القضايا منذ المراحل الأولى للقضية، جنبا إلى جنب مع نظرائهم من كوسوفو. وظلت المخافر الأربعة لشرطة كوسوفو في الشمال تستجيب أيضا لهذا النظام المتعلق بالأشخاص تحت الطلب. ووقع المدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي اتفاقا مع وكالة محاربة الفساد في كوسوفو بشأن ترتيبات تبادل المعلومات، ويتلقى المدعون العامون بشكل منتظم معلومات من الوكالة عن حالات الفساد المشتبه فيها.

وشرع المكتب التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعني بالأشخاص المفقودين والطب الشرعي في إجراء عدد كبير من عمليات تشريح الجثث، ونبش القبور والتقييمات الميدانية. وواصل المكتب الاجتماع برابطات عائلات المفقودين ونظم اجتماعات عدة على نطاق أعرض بشأن هذه المسألة. وجرى التعرف على عدد كبير من الرفات وسُلمت للعائلات.

وواصلت وحدة الإصلاحيات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي معاونة نظرائها من كوسوفو، وتقييم نطاق واسع من الجوانب المتعلقة بالسجون ومراكز الاحتجاز في كوسوفو، من قبيل الأمن، وخطط الطوارئ وإدارة الموارد.

**الجمارك**

واصل عنصر الجمارك التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع مع جمارك كوسوفو بأنشطة المتابعة، والإرشاد وإسداء المشورة، وتحديد عدد من المجالات التي تحتاج للتحسن في عمل جمارك كوسوفو ومعالجتها. كما واصل العنصر المذكور اتباع نهجه المتمثل في التنفيذ التدريجي لإعادة الرقابة الجمركية الكاملة في البوابتين ١ و ٣١. وفي ١ شباط/فبراير، بدأ عنصر الجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي في جمع بيانات عن الحركة التجارية في البوابتين ١ و ٣١ على مدار الساعة. وتشمل المعلومات التي جُمعت تاريخ ووقت العبور، وتفاصيل عن السائق والمركبة، والشركة المستوردة، وكمية الشحنة، ورقم الفاتورة وقيمتها، وخاتم العملة والجمارك أو رقم دفتر النقل البري الدولي. ويجري تبادل البيانات مع جمارك كوسوفو ونظرائها الصربيين.

وفي ٢٠ أيار/مايو، زاد عنصر الجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي من الرقابة الجمركية باستخدام تدابير جديدة، تشمل تصوير الفواتير التجارية المصاحبة للبضائع الداخلة إلى كوسوفو وبطاقات هوية سائقي الشاحنات الذين ينقلون البضائع التجارية إلى كوسوفو. ويُسلَم السائقون إخطارا يبلغهم بالعمل على التأكد من تخليص بضائعهم جمركيا ويخطرهم بأن أقرب نقطة تخليص تقع في مجمع تريبكا في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. ويجري تقاسم نسخ مع جمارك كوسوفو وإدارة الجمارك وإدارة الضرائب في صربيا.

أقره إيف دي **كرمابون**
رئيس البعثة

# المرفق الثاني

## تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

## (في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩)

| البلد | العدد |
|---|---|
| الاتحاد الروسي | ٢ |
| ألمانيا | ١ |
| أوكرانيا | ٥ |
| إيطاليا | ٤ |
| باكستان | ١ |
| تركيا | ٧ |
| سلوفينيا | ١ |
| غانا | ١ |
| **المجموع** | **٢٢** |

# المرفق الثالث

## تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

## (في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩)

| البلد | العدد |
|---|---|
| الاتحاد الروسي | ١ |
| إسبانيا | ١ |
| أوكرانيا | ٤ |
| بنغلاديش | ١ |
| بولندا | ١ |
| تركيا | ١ |
| الجمهورية التشيكية | ١ |
| الدانمرك | ١ |
| رومانيا | ٢ |
| النرويج | ١ |
| **المجموع** | **١٤** |

## خريطة